مذكرة تفاهم

بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

و

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

و

الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري

مارس 2018

انسجاما مع الالتزامات الدولية للمغرب فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وصيانة الكرامة الإنسانية ولاسيما تلك المتعلقة بترسيخ الحق في احترام الحياة الخاصة للأفراد؛

وبناء على المقتضيات الدستورية ذات الصلة بحماية كرامة الإنسان وبتمتيع كل شخص معتقل بحقوقه الأساسية وبظروف اعتقال إنسانية؛

واستحضارا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بالبعد الاجتماعي في مجال العدالة، وإلى أنسنة وتأهيل المؤسسات السجنية؛

وانطلاقا من ارادة الأطراف في ترسيخ دور اعلام يرفع من الوعي المجتمعي بضرورة صيانة كرامة الساكنة السجنية، ومن ثمة توفير شروط تهييئ السجناء للإدماج، والوقاية من العود والمساهمة في استتباب الأمن العام، أخذا بعين الاعتبار فلسفة مستنيرة للعقاب؛

واعتبارا لدور المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في صيانة حقوق وكرامة الساكنة السجنية، وتهيئهم للإدماج وكذا على مستوى النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وأنسنتها وتأهيلها وتحديث وتطوير العمل بها؛

واعتبارا لدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين؛

واعتبارا لدور الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في تكريس حرية التعبير وحرية الاتصال السمعي البصري والسهر على احترام متعهدي الاتصال السمعي البصري للضوابط القانونية والتنظيمية والأخلاقية ولا سيما المتعلقة بحماية الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة؛

وسعيا من الأطراف إلى إعداد أرضية مشتركة **لميثاق حول تعزيز دور الإعلام في النهوض باحترام كرامة السجين**، يتم عرضه على مختلف الأطراف المعنية؛

يتفق الأطراف على ما يلي:

الفصل الأول: طبيعة مذكرة التفاهم

تجسد هذه المذكرة إرادة مشتركة للأطراف حول تعزيز **مساهمة الإعلام في النهوض باحترام كرامة السجين**، والتعريف بدور المؤسسة السجنية على مستوى الحد من العود وتوفير أحسن السبل لإعادة ادماج السجناء في احترام لكرامتهم الإنسانية؛

الفصل الثاني: الموضوع

— إعداد **أرضية مشتركة** لميثاق حول تعزيز مساهمة الإعلام في النهوض باحترام كرامة السجين وبدور المؤسسة السجنية على مستوى الحد من العود وتوفير أحسن السبل لإعادة ادماج السجناء في احترام لكرامتهم؛

— اقتراح الأرضية للإغناء من قبل الأطراف المعنية، كل حسب اختصاصه، في أفق الانخراط الإرادي في المشروع وتملك أهدافه ومضامينه بما يخدم مراميه.

الفصل الثالث: مسلسل الإعداد

يتفق الأطراف على التعاون حول المحاور الأساسية التالية:

1- وضع تصور أولي وفق مقاربة حقوقية مستمدة من المرجعية الدستورية ومن التراكمات ذات الصلة على المستوى الوطني والممارسات الفضلى على الصعيد الدولي؛

2- إحداث لجنة ممثلة من أطراف ذي صلة بالعدالة الجنائية وبالإعلام وبحقوق الانسان لوضع مشروع الميثاق ولاسيما:

- مؤسسة محمد السادس لإعادة ادماج السجناء
- وزارة العدل والحريات
- السلطة القضائية
- رئاسة النيابة العامة
- وزارة الثقافة والاتصال
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- شركة صورياد القناة الثانية؛
- المعهد العالي للإعلام والاتصال؛
- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛
- جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة؛
- ميدي 1 تي في؛
- المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما؛
- اتحاد وكالات الاستشارة في التواصل؛
- المركز السينمائي المغربي؛
- جمعية رؤساء الجهات؛
- الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات؛
- الفدرالية المغربية لناشري الصحف.

3- تنسيق أشغال اللجنة والتعاون في توفير الوسائل الكفيلة باشتغالها في أحسن الظروف؛

4- إعداد مشروع الميثاق الوطني في إطار عمل اللجنة سالفة الذكر، وبمشاركة كل الأطراف؛

5- تنظيم الفاعليات المرتبطة بالإعلان عن صدور الميثاق.

الفصل الرابع: مدة سريان المذكرة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ حال توقيع الأطراف عليها وتعتبر سارية المفعول من تاريخ توقيعها إلى تاريخ التوقيع على الميثاق.

وحرر بالرباط في 27 مارس 2018

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري